*ما جرى مجرى المصادر*

*بحث في النحو*

*إعداد/ شادية بيومي حامد*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*shadia@mediu.ws*

خلاصة—هذا البحث يبحث في ما جرى مجرى المصادر.

*الكلمات المفتاحية: المصادر، العامل، الالفاظ.*

# ***المقدمة***

معرفة أسس ما جرى مجرى المصادر، ما الفرق بين الإفراد والإضافة؟ وقد ذكر المبرد أن ما يستعمل مضافا لا يكون فيه إلا النصب وأما الذي يستعمل مفردًا فقد جاء وهو يستعمل أيضًا مضافًا فيه النصب وفيه الرفع.

1. *المقالة*

القول في سبحان الله، ومعاذ الله:

بقي أن نطوف حول ما ذكره المبرد من مسائل خاصة بالمصادر وما فيها من أوجه، فإنه -رحمة الله عليه- ذكر أن سبحان الله ومعاذ الله من المصادر المضافة، ومعنى أنها مضافة: أنها تستعمل على نحو التركيب -الذي نعرفه جميعًا- وهو تركيب الإضافة، واستعمال المصدر هنا من قبيل التجوز علم على التسبيح، وليس بمصدر في الأصل، معنى هذا: أن الفعل "سَبَّحَ" مصدره التسبيح، ومعنى هذا أننا حين نقول: سبحان الله ننزه الله تعالى أو كما قال المبرد: براءة الله من السوء، ولم تكن سبحان مصدرًا على سبيل الحقيقة؛لأنها ليست مصدرًا على سبيل الحقيقة؛ فالمصدر له قاعدة معروفة: سبحت الله وسبح المسلم ربه، وسبَّحَ على وزن فعَّل، ومصدر فعل التفعيل، أي: أن مصدر الفعل: سبَّحَ تسبيح، ونستعملها هكذا منصوبة كالعادة؛ فنقول: سبحت الله تسبيحًا، وسبح فلان الله تسبيحًا.

قال المبرد: ولا يذكر الفعل مَعَهَا، معنى هذا: أن هذه المصادر من الأفعال.

وفي ذلك يقول ابن مالك في (شرح التسهيل): "ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة سبحان الله ومعاذ الله" ومعنى المهمل الفعل، أي: الذي يذكر بلا فعل، أو أنه فعله مهمل، أي: فعل سبحان سبح، وسبح لا يستعمل، إنَّما المستعمل سبح، ومراد ابن مالك بقوله: اللازم للإضافة، أي: الملازم لها الذي لا يأتي مجردًا عنها، وقد قال في معناه: براءة الله من السوء، وهو ما قاله المبرد، أو ما هو عين ما ذكره المبرد.

ونبه ابن مالك إلى ما ذكرنا، فقال: "وليس بمصدر لـ"سبح". وسبحان الله ليست مصدرًا لسبح؛ لأن سبح على وزن فعَل، وفعل ثلاثي مزيد بتضعيف العين أي على وزن فعَّل، وكل ما كان على وزن فعل جاء مصدره على وزن تفعيل، وقد جاء في الذكر الحكيم قول الله تعالى: {ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ} [النساء: 164] فكلم على وزن فعل، وقد جاء هو ومصدره في الآية الكريمة، ونقرأ قول الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أقول لما جاءني فخره | \* | سبحان من علقمة الفاخري |

معناه: ورود سبحان خالية من الإضافة، على أي شيء؟ لابن مالك تخريج لطيف، قال: هو على نحو قول الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| خالط من سلمى خياشيم وفا | \* | .... .... .... .... |

أي: خالط من سلمى خياشيمها وفاها، ومعنى ذلك: أنه باقٍ على الإضافة، قال: وهذا التوجيه أولى من جعل سبحان علمًا، يعني: هو مضاف وجعله باقيًا على الإضافة أولى من جعله علمًا كما قال.

ومن المصادر المتجوز فيها، أو مما يحمل على المصادر قول المبرد: أفة وتفة، ومعنى أفة وتفة: نتن، وما معنى بهرًا؟ معناها: تبًّا وتأتي بمعنى عجبًا، ذلك معنى قول الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| تَفَاقَدَ قَوْمِي إذا يَبِيعُون مُهْجَتي | \* | بجارِيَةٍ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَها بَهْرَا |

أي تبّا لهم بعدها تبّا، فهذا معنى تبّا، أي إذا قال: بهرا لهم بعدهم بهرا كان معناه: تبّا، فلما قال الآخر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | ثُمَّ قالوا: تُحِبُّها قُلتُ: بَهْرًا |

أي: حبًّا عجبًا عدد الرمل، والحصى والتراب، فثبت أن لبهرًا معنيين: الأول: هي بمعنى تبًّا وهلاكًا، والثاني بمعنى: عجبًا، ويأتينا هذا السؤال: ما حكم حذف العامل في سبحان وتفة أو تفة وأفة؟ أهذا على سبيل الجواز أم أنه على سبيل الوجوب؟

قال ابن مالك في (شرح التسهيل): "والمحذوف العامل وجوبًا؛ لكونه بدلًا من اللفظ بفعل مهمل، وقوله: بفعلٍ مهملٍ، أي: بفعلٍ غيرِ مستعملٍ، فإن الأفعال المستعملة هي في سبحان سبح، لكنَّ أحدًا لم يستعمل سَبح الثلاثي، وأذكر لكم ما جاء في (لسان العرب) حيث قال: إنَّ العرب تستعمل أرسل ولا تستعمل رسل، ومن ثم كان القياس أن يقال: إذا أرسلت كتابًا إلى صاحبك أن تكتب في نهايته المرسل، ولا تكتب الراسل؛ لأنَّ الراسل فلان، تعني أنه اسم فاعل من رسل، ورسل ثلاثي مهمل، مع أنك تدري أن أرسل على وزن أفعل هو مزيد بالهمزة، ومعنى أنه مزيد بالهمزة أن له ثلاثيًّا هو رسل، وليس في كلام العرب رسل، كما أنه ليس في كلام العرب سبح بمعنى نزه.

فسبحان الله ومعاذ الله من الأسماء التي تستطيع أن تقول فيها هي أسماء المصادر، أو أن تتأسى بالمبرد، فتقول: ما جرى مجرى المصادر، والفعل مهمل -كما قال ابن مالك- يعني أنه غير مستعمل، والشاهد في عبارة ابن مالك: والمحذوف العامل وجوبًا؛ وحكم حذف العامل في هذه الأسماء المنصوبة: أنَّه على سبيل الوجوب أو حكم الحذف واجب.

وزاد ابن مالك: مهمل الفعل. هذا الفعل سواء أكان مهملًا أم كان مستعملًا لا تقول: سبحت الله سبحانه، ولا أعوذ بالله معاذ الله، ولا أعوذ معاذ الله، ولا عذت معاذ الله، في كل حال لا تذكر العامل، فإن قلنا: وما العمل؟ تقول النصب: سبحان الله، سبحان: منصوبة، ومعاذ الله، معاذ: منصوبة، والناصب لــ"سبحان" ولـ"مـعاذ" محذوف وجوبًا، ولا شأن لذكره مهملًا أو مستعملًا.

وهذا النوع الذي ذكره المبرد من أفة وتفة على وزنها وضبطها ذكره ابن مالك في باب المفرد، والمراد بالإفراد: غير المضاف، ومثال المضاف: سبحان الله ومعاذ الله، ومثال المفرد: أفة وتفة.

لكن هذه الإضافة نوعان:

الأول: ملازم للإضافة لا ينفك عنها ولا تنفك عنه، وهو: سبحان الله ومعاذ الله.

الثاني: وقد ذكره ابن مالك في (شرح التسهيل) ويعني به: ما يضاف تارة وما لا يضاف تارة أخرى، أي: الذي يأتي مضافًا مرة، ويأتي مفردًا مرة أخرى، فهو يكون مضافًا وغير مضاف وذلك مثل ويح، فقد جاء مضافًا وشاهد مجيئه على الإضافة ما جاء في الحديث الشريف: ((ويح عمار تقتله الفئة الباغية)).

إذن قوله : ((ويح عمار)) ويح: منصوب على أنه مفعول مطلق أو نائب عنه جرى مجرى المصادر مجملة الفعل، وعمار مضاف إليه، وقد يأتي غير مضاف، ومنه المتعجب منه: ويحه رجلًا، ومنه ويلًا له، وقد ذكر ذلك ابن مالك.

وقد أشار المبرد إلى هذا النوع، ومن يطالع (المقتضب) سوف يقرأ قول المبرد: وويلًا لزيد وويحًا له، ويقصد المبرد بقوله: ويلًا لزيد، وويل لزيد، لقد عبر بقوله ويلًا لزيد وويل لزيد، وهو يريد أن معناه في النصب واحد، ومعناه في الرفع واحد، ماذا يعني بمعناه الواحد في النصب، ومعناه الواحد في الرفع، يعني الدعاء في كل، يعني إذا قال ويلًا لزيد فمعناه الدعاء، وإذا قال: ويل لزيد، فمعناه كذلك الدعاء، لا يختلف المعنى من النصب إلى الرفع.

وقد ذكر العلامة كذلك: لو قلت حجر، فما معناه؟ المبرد يقول: أمرك هذا -وأنا أنبهك إلى أن معنى قوله حجر على هذا التقدير بالرفع أمرك هذا- كأمرك صبر وأمرك ذا سمع وأمرك طاعة وهكذا، أي أنه خبر لمبتدأ محذوف، فأنت تقول في حجر: هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أمرك أو أمري، لكنَّ أبا العباس يقول: ولو قلت: حجر ومرحب لصلح يعني على الرفع، كأنك تريد أن تقول: أمرك مرحب وأمرك حجر، على غرار قول الله تعالى: {ﮊ ﮋ} [يوسف: 18]، أي أمري صبر جميل.

قال المبرد: وأما سبحان وما كان مثله مـما لا يكون إلا مضافًا فلا يصلح فيه إلا النصب، وكأني به يقول: إن اللغة يصلحها أن يستقيم اللسان على ما وردت عليه، ولا يصلحها الإفساد الذي يعتري الألسنة وهي تتحدث بما لم تنطق به العرب، ووقفنا عند قول سيبويه: لا يجوز إلا أن تنطق به العرب.

وأما سبحان وما كان مثله مما لا يكون إلا مضافًا فلا يصلح فيه إلا النصب ومعنى لا يصلح فيه إلا النصب أنك إذا رفعته أفسدته، لا بد أن نعلم هذا، فسبحان الله، كأن للزمن امتدادًا حين قال النبي  للأعرابي الذي بال في المسجد: ((إن هذه المساجد لا تصلح لمثل هذا)) تعبيره بالصلاح فيه إيذان وتنبيه إلى ما ينبغي أن يكون، وما لا ينبغي أن يكون، والأمر مرده إلى الصلاح والإصلاح، فالمادة واسعة، كأنها تقول لنا: اعلموا أيها الناس أنكم كما تكونون مفسدين في الأرض على نحو قول الله ربنا: {ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ} وبين وجه الفساد فقال: {ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ} [البقرة: 205] فإنكم أيضا تسعون بالفساد في اللغة، حيث إن من يستعمل اللغة استعمالًا لم يرد به على نحو ما قاله سيبويه إنَّما يسعى في إفسادها كما يسعى المنافق الذي يهلك الحرث والنسل، معنى ذلك الذي ذكره العلامة المبرد أنه لا يجوز الرفع، يعني لا يجوز أن تقول: سبحان الله كما كنت تقول: حجر ومرحب، والأصل فيه الدعاء، كأنك قلت: رحبت بلادك رحبًا وهذا معنى الرحب الذي ذكره المبرد.

وأما سبحان وما كان مثله مما لا يكون إلا مضافًا فلا يصلح فيه إلا النصب، ومعنى ذلك أنه لا يجوز فيه الرفع، فإذا قال الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| وبالسهب ميمون النقيبة قوله | \* | لملتمس المعروف أهل ومرحب |

وهو وجه الاستشهاد، لأنَّك تقول: أهلًا بالنصب وتقول أهل بالرفع وتقول مرحبًا بالنصب وتقول مرحب بالرفع، وهذا في الإفراد، أما الذي لا يكون إلا مضافًا، ومنه سبحان الله ومعاذ الله، فلا يصلحه إلا أن يكون منصوبًا ولا يستقيم لسانك إلا على هذا الذي ذكره العلامة رحمة الله عليه:

والتقدير: هذا أهل أو لك أهل، واختلاف التقدير لا يدل بحال على اختلاف المعاني، أمري أو هذا أو لك أو نحو ذلك لا يدل على أن معنى أهل قد اختلف من تقدير إلى تقدير. ويجوز أن يكون مبتدأ وقد حذف الخبر، ويجوز أن يكون خبرًا وقد حذف المبتدأ لا إشكال في هذا، قال الشاعر -وهو من شواهد سيبويه:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| إذا جئت بوابًا له قال مرحبًا | \* |  ألا مرحب واديك غير مضيق |

هذا الذي ذكره سيبويه، الشاهد فيه: رفع "مرحب"، وهو غير مضاف. واستشهد المبرد بقوله تعالى: {ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ} [الفرقان: 63] على نصب سلامًا، وتأويله كما قال المبرد بالحرف: المتاركة.

قال المبرد: "لا خير بيننا وبينكم ولا شر" وهذا مما يحسن الوقوف عليه وحفظه.

ويقول المبرد: وإن أفردت أفِّ بغير هاء فهو مبني، وعلة ذلك: أنه في موضع المصدر وليس بمصدر، وأوجه البناء في أف كما ذكر المبرد: أنك إذا بنيت أف بنيتها على الفتح، كما قال المبرد، أو على الكسر أو على الضم، مثال الفتح: أفَّ، وعلى الكسر أفِّ، وعلى الضم أفُّ، والشاهد في قوله تعالى: {ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ} [الإسراء: 22] استشهد المبرد على تنوين أفِّ؛ لأنها نكرة، وسر هذا التنكير: أنه ممنوع نهائيًّا أن يقول الولد لوالديه أيَّ شيء فيه تبدر.

علة التثنية في المصادر التي جاءت على بناء المثنى:

قد ذكر المبرد علة التثنية فقال: إنَّها ثنيت للمبالغة، فمعنى لبيك: تلبية أو إجابة لك بعد إجابة، أي أن أمري وحالي أني ألبيك، وهو من ألبّ أي: لزم، وكأنَّ الذي يقول لك: لبيك يعلن أنه لازم لطاعتك، لا يفارقك ولا يخالف منهجك، ومعنى حنانيك: حنانًا بعد حنان، وما معنى حنان عند المبرد:رحمة،وشاهده قول الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| تحنن علي هداك المليك | \* | فإن لكل مقام مقالا |

معنى قول الشاعر: تحنن عليّ، أي: ارحمني هداك المليك؛ فإن لكل مقام مقالًا، ومعنى ذلك: أن المبرد حين ذكر معنى حنان على أن معناه الرحمة، ويذكر شاهدًا آخر له قصة في كتب التراجم:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا | \* | حنانيك بعض الشر أهون من بعض |

أبا منذر أفنيت يعني أهلكتنا كلنا، أفنيت أقوامًا ربما كانوا ينفعونك إذا احتجت إليهم، ذلك أنك إذا أهلكت عددًا كبير من الناس، فأنت بذلك لا ترحم، حنانيك، كأنه يقول: حنانًا بعد حنان بعض الشر أهون من بعض.

أما قصة هذا الشاهد وهي: أن بعض الناس قد حاول أن يكيد المبرد، فكان يقطع هذا البيت -وهو من الطويل-: أبامن/ ذرنأفني/ تفاستب/ قبعضنا/ مفاعلن، فقالوا: ما رأيكم أن نكون كلمة اسمها قبعض، القاف مأخوذة من قول الشاعر: فاستبق، فهي من كلمة وبعضنا الموجودة في الشاهد كلمة أخرى، وعند التقطيع نقطع هكذا: أبامن فعولن/ ذرنأفني مفاعيلن/ تفاستب فعولن/ قبعضنا مفاعيلن/.

قالوا: نذهب إليه وهو في درس العلم وحوله العشرات والمئات من الناس، ونحن نعلم أن الكلمة التي نسأله عن معناها مؤلفة، يعني: لم تنطق بها العرب، ونحن أعلم بسرها، وننظر بأي شيء يجيب، ربما قال: لا أدري فعلم الناس أنه رجل ليس بموسوعة، فلما ذهبوا إليه وسألوه: هل تعرف العرب القبعض؟ فقال: نعم، فسألوه وما معناه يا علامة، قال: القبعض: القطن، فنظر بعضهم إلى بعض، وبادر بعضهم فقال: وما شاهده، أي: ما الشاهد على أن معنى القبعض القطن؟ فقال المبرد:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* |  كأن سنامها حشي القبعض |

أي أنَّ الناقة الموصوفة لها سنام طري إذا ركبها الراكب شعر أن سنامها محشي قبعضًا أي: محشي قطنًا،فأقسموا بالله ألا يكيدوا له أبدًا لما رأوه من سعة علمه واطلاعه وغزارة حفظه وشواهده، والفرق في الاستعمال بين التثنية والإفراد عند المبرد: إذا أفردت؛ جاز النصب والرفع الذي عبر عنه بالابتداء، أي إذا عبرت بالإفراد جاز النصب والرفع, ما معنى عبرت بالإفراد يعني إذا جئت بمثل هذه المصادر غير مثناة، يعني إذا قلت حنان ولم تقل: حنانيك جاز النصب وجاز الرفع {ﭚ ﭛ ﭜ} [مريم: 13] جاء بالنصب جاء بالرفع:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| تقول حنان ما أتى بك ها هنا | \* | أذو نسب أم أنت بالحي عارف |

 هذا هو مراد المبرد بقوله: إذا أفردت جاز النصب والرفع ولكنك إذا ثنيت، أي إذا قلت: حنانيك لم يكن إلا النصب، أي: لا يجوز أن نقول: حناناك بالرفع هكذا، وقال: "فهذا مما يجوز إفراده، فإذا أفردت فأنت مخير إن شئت نصبت بالفعل، وإن شئت ابتدأت".

إذا قلت لك: ما معنى قوله: وإن شئت ابتدأت؟ أجبتني فقلت: أي وإن شئت رفعت، فإذا ثنيت -والقول قول المبرد- لم يكن إلا منصوبًا؛ لأنه وضع موضع ما لا يتمكن نحو: لبيك وسعديك.

إذن ما الفرق بين الإفراد والتثنية؟ كما أن هناك السؤال: ما الفرق بين الإفراد والإضافة؟ وقد ذكر المبرد أن ما يستعمل مضافا لا يكون فيه إلا النصب وأما الذي يستعمل مفردًا فقد جاء وهو يستعمل أيضًا مضافًا فيه النصب وفيه الرفع، نعم، وقال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ويمنحها بنو شمج بن جرم | \* | .... .... .... .... |

ثم قال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | نعيدهم حناناك ذا الحنان |

قال حناناك بفتح النون، هذا لأنه مفرد غير مثنى فإن ثنى فلا بد من النصب حنانيك لا يجوز حنانك، وإنما يجوز النصب لا غير؛ لأنه جاء مثنًى، فإذا جاء مفردًا:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فقالت حنان ما أتى بك إلى هنا | \* | أذو نسب أم أنت بالحي عارف |

فقالت حنان: أي أمري حنان، وجاء بالرفع لأنه مفرد. ويمنحها بنو شمج بن جرم معيذهم حنانك ذا الحنان، فمعنى هذا أن الشاهد في ورود حنان على النصب لا لأنه من المصادر المثناة، وإنما لأنه جاء مفردًا، والنصب أحد وجهيه، والشاهد كذلك في قوله:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فقالت حنان ما أتى بك إلى هنا | \* | أذو نسب أم أنت بالحي عارف |

والتقدير أمري حنان، أو حنان لك، وقد عبر عنه المبرد بالابتداء فقال: ابتدأت أي رفعت، والفرق في المعنى بين الرفع والنصب: أن النصب دعاء، وأن الرفع إخبار، وهذا مهم جدًّا، إنك إذا نصبت إنَّما تدعو، وإذا رفعت إنَّما تخبر ولا تقصد الدعاء.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ